سمو نائب الأمير محييا الحضور

جانب من فعاليات المؤتمر بحضور كبار الشخصيات

الحالي.. وهي التوزيعات الأكبر في تاريخ المؤسسة

■ لقد تأخرنا كثيراً وهذا التأخير يتحمل وزره الجميع بلا استثناء حكومات ومجالس تشريعية

■ القضية عابرة فوق الخلافات السياسية لأنها تمثل حاجة إنسانية أساسية تمس الأمن المجتمعي

جاسم الخرافي لدى وصوله

جانب من الحضور الحكومي للمؤتمر

■ كلوس: الأجيال اللاحقة في الكويت سوف تحتاج إلى بيوت مبنية بشكل عمودي تتشاركها مع أسر غير قريبة

■ استيعاب متطلبات المستقبل يتطلب خطة مجتمعية حضرية متماسكة تأخذ بعين الاعتبار التغييرات في البناء

■ الجراح: القضية الإسكانية حساسة لارتباطها بالأسرة التي تعد نواة المجتمع وضمان استقراره

■ التضخم سببه انتظار مستحقي الرعاية السكنية لمدد طويلة والارتفاع غير المسبوق في أسعار الإيجارات

اللجنة الاسكانية.

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ان مؤتمر الكويت للاسكان يهدف الى وضع منظور جديد للقضية الاسكانية مختلف عن النمط الحالي ويتضمن حلولا شاملة وجذرية لهذه القضية.

واضاف الوزير ابل في تصريح للصحافيين على هامش المؤتمر ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية ستقوم بتوزيع اكثر من 12 الف قسيمة العام الحالي وهي التوزيعات الاكبر في تاريخ المؤسسة.

واشار إلى ان الاجواء الايجابية السائدة حاليا بين مجلس الامة والحكومة والمجتمع المدني والتعاون فيما بينها من شانه ان ينعكس ايجابيا على القضية الاسكانية للخروج بحلول مقنعة ترضي المواطنين.

واضاف ان العديد من الامال تعقد على هذا المؤتمر لجهة المشاركة الكبيرة ومساهمة الجميع بالنقاشات التي يشارك فيها المواطنون الكويتيون والتي من شانها العمل على وضع اللمسات الموضوعية للانطلاقة الصحيحة لحل القضية الاسكانية.

واكد ان المشاركة الرسمية الكبيرة من مختلف الجهات الرسمية في البلاد تعد اشارة واضحة على الاهمية التي تحتلها القضية الاسكانية والابتعاد بهذه القضية عن التجاذبات السياسية كونها لا تحتمل المزيد من التاخير الذي من شانه ان يزيد من تعقيدها.

واشار الوزير ابل الى ان التاخير في حل القضية الاسكانية لا تتحمله الحكومة وحدها بل ان المسؤولية مشتركة «ونحن بحاجة الى اتباع نهج جديد وهو ما نامل ان يخرج به المؤتمر الحالي عبر تشخيص القضية بشكل سليم لوضع الحلول الصحيحة».

واوضح ان مؤتمر الكويت للاسكان يسعى الى وضع حل شامل للقضية الاسكانية من الجوانب كافة سواء الفنية او المالية او التشريعية بشكل متكامل على ان تكون هذه الحلول واضحة وقابلة للتطبيق.

وعن الفلسفة الإسكانية الجديدة وفيما اذا سيتم ايقاف الحلول السابقة قال الوزير ابل ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية لديها برنامج وعمل مؤسسي مستمر ومتواصل وستقوم العام الحالي بتوزيعات كبيرة.

ثم القى مساعد الامين العام للامم المتحدة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «يو ان هابيتات» الدكتور جون كلوس كلمة قال فيها ان التوسع الحضاري المستدام يؤدي دورا في غاية الاهمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية لاسيما في دولة الكويت مشددا على ضرورة تطبيقه بشكل هادف.

وحدد كلوس ثلاثة مبادئ اساسية في ريادة التخطيط للتوسع الحضاري اولها الالتزام السياسي الفاعل بالتخطيط الحضاري وثانيها تحسين وتطوير القدرة الادارية في مجال تحويل التوسيع الحضاري العفوي الى التخطيط الحضاري الذي يحتاج الى القدرة التنظيمية في كلا المستوين المحلي والوطني.

واضاف ان ثالث تلك المبادئ هو القدرة التقنية العالية على تخطيط وتطوير وادارة المدينة واي شكل من اشكال المستوطنات الانسانية.

واشار الى ان قضايا الاسكان وتسليم المنازل طرحت تحديات في العديد من المجالات على مستوى العالم اذ نتج تاخير في تسليم المنازل بسبب محدودية القدرات التقنية والتمويلية وتوافر الاراضي ومواد البناء وغيرها.

وبين انه في العديد من الحالات كانت التحديات تتمثل في عدم التزام الحكومة في توفير المنازل الى جميع المدنيين.

واشار الى ان برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية طرح ثلاثة معايير بشأن المساكن صادقت عليها الدول الاعضاء في الامم المتحدة في عام 2013.

وأوضح ان اول تلك المعايير يشترط ان تكون المساكن متكاملة تماما وقريبة من المناطق الحضرية وغير معزولة فيما يشترط المعيار الثاني ان تحفظ المساكن في حدها الأدنى مع السماح باختلاطها مع الاماكن الحضرية والتمكن من الانتقال من مكان الى اخر بسهولة وبمسافات قريبة.

اما المعيار الثالث فيؤكد على الحاجة لتحقيق كثافة مقبولة للتاكد من ان مصادر العيش ملائمة كما ان ادارتها تتم بسهولة ووضوح على الارض وفي المستقبل.

وفي هذا الصدد قال كلوس «ان الكويت وبالرغم من ان اغلبية مواطنيها يفضلون ان تسكن كل عائلة فيها بشكل مستقل من حيث الموقع والارض فاننا نعمل على اساس ان الاجيال اللاحقة من الان ومستقبلا سوف تحتاج الى بيوت مبنية بشكل عمودي حيث تتشارك الاسر في المباني مع سكان ليس بينهم قرابة».

وشدد على ان استيعاب متطلبات المستقبل يتطلب خطة مجتمعية حضرية متماسكة تأخذ بعين الاعتبار التغييرات في البناء ضمن نمط استخدامات متعددة والى نمط تصميم وتنظيم الطرق التي ستستمر لخدمة أجيال عدة مقبلة.

ولفت الى ان التركيز الان في دولة الكويت يصب على نظام التطور السريع قائلا «حيث يمكن أن نقطف ثمرة الاقتصاد المزدهر لايجاد حالة افضل من نوعية المساكن السائدة في الوقت الحاضر».

واستدرك بالقول «ومع ذلك فان احصاءاتكم تبين ان هناك اكثر من 106 الالف وحدة منزلية في طريقها للتسليم وهذا ليس بسبب عدم وجود الامكانات الاقتصادية بل الى حد ما بسبب ان تلك المنازل غير مؤهلة لاستيعاب الطلبات المتزايدة».

ونبه الى وجود «قيود في الخدمات على الارض ونقص في المواد الانشائية المناسبة وتكنولوجيا البناء بالاضافة الى نقص في اليد العاملة».

وشدد على الحاجة الماسة الى تطوير نظام منزلي في المستقبل مع انحسار المباني الحكومية لكي يتسنى تجاوز تحديات النمو المرتقبة.

وقال كلوس «وانا اؤمن بان خلال هذه العملية سوف نحتاج الى تشخيص عميق لمجموعة من الامور والتحديات التي تواجه قطاع المنازل في الكويت» منبها الى ان تطوير عملية بناء المنازل السكنية عملية شديدة التعقيد وكبيرة في كل مراحلها.

واتبع «ونحن بحاجة لتكامل جميع الجهات والقدرات والخبرات السياسية والتقنية والعلمية كما أن الجهد يجب ان يكون على مختلف المستويات وهو امر على عاتق الجميع لتحقيق هدف ان يكون هنالك منزل لكل فرد».

وفي نهاية كلمته اعرب المسؤول الأممي عن امتنيه بان يحقق هذا المؤتمر وبالتعاون مع خبراء الأمم المتحدة العديد من الاهداف والتطلعات ومناقشة التفاصيل التقنية الدقيقة من خلال اوراق البحث والدراسات من اجل اكتشاف البدائل والافكار الملائمة لمواجهة ومعالجة التحديات التي تواجه دولة الكويت في هذا الشان.

بعدها القى رئيس اتحاد العقاريين رئيس اللجنة المنظمة توفيق احمد الجراح قال فيها ان الشان العقاري في الكويت يشكل قضية ملحة تمس الجميع وان القضية الاسكانية حساسة لارتباطها بالاسرة التي تعد نواة المجتمع وضمان استقراره.

وعزا التضخم الى انتظار مستحقي الرعاية السكنية لمدد طويلة والارتفاع غير المسبوق في اسعار الايجارات واسعار الشراء في السكن الخاص والاستثماري ما انعكس سلبا على مستوى المعيشة ومتطلبات الحياة الكريمة للاسرة.

وطالب الحكومة بخلق توازن في السوق العقاري من خلال ضخ وتحرير مزيد من الاراضي والحوافز لتوفير العقارات المتنوعة التي تلبي الاحتياجات المختلفة موضحا ان تلك الاجراءات هي المفتاح لحل الازمة الاسكانية ولجم مستويات الاسعار المرتفعة والمحافظة على جودة الحياة وتفادي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها.

وقال الجراح ان مجلس الامة الحالي بتركيزه على القضية الاسكانية واعطائها الاولوية اعطى دفعة معنوية للمختصين لدراسة القضية الاسكانية بمنظور عميق يشخص ويحلل المشكلة ليضع السياسات والاليات في خطة متوسطة المدى تراعي الازمة الحالية واخرى طويلة المدى تحقق حلا شاملا.

واضاف انه رغم المبادرة النبيلة في الكويت بتوفير السكن لجميع المواطنين الا ان توفير المساكن قد تراجع في السنوات الـ20 الماضية بسبب عوامل عدة.

واشار الى وجود اكثر من 108 آلاف اسرة على قائمة الانتظار فيما تتوقع ان تصل الطلبات الى اكثر من 342 الف طلب خلال الـ20 سنة المقبلة بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان واتساع قاعدة الشباب.

وأكد ضرورة وضع استراتيجية متينة ومدروسة بشكل جيد تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب تلك القضية بخاصة ان صياغة الاستراتيجية للاسكان من السياسات الاكثر تعقيدا لانها تنطوي على النظر في عدد من السياسات الاخرى ذات الصلة مثل الاسعار والاراضي والبنى التحتية ورأس المال وغيرها.

ودعا الجراح الى ابتكار طرق عادلة وشفافة لاشراك القطاع الخاص في حل مشكلة الاسكان من خلال توفير المساكن.

وقال ان المؤتمر يسعى الى تحقيق عدد من الانجازات التي تمهد لحل القضية الاسكانية معربا عن أمله في ان يرفع المؤتمر في ختام اعماله خارطة طريق لحل الازمة الاسكانية الى مجلس الامة والوزراء خاصة بعد مشاركة فعاليات اقتصادية وخبرات متنوعة في المؤتمر.

وتوجه الجراح بالشكر والتقدير لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح على رعايته المؤتمر ولسمو نائب الامير وولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح على تفضله بالحضور انطلاقا من حرصهما على حل هذه القضية الحيوية.

كما اعرب عن شكره وتقديره لسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ووزير الاسكان ياسر ابل ووزير لاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم لتوفير الدعم للمؤتمر.

واشاد الجراح بـ«الدور المميز» لرئيس المجلس واعضائه على دعمهم ومتابعتهم للمؤتمر مثمنا جهود مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «يو ان هابيتات» في تنظيم المؤتمر.

وقد غادر سمو نائب الأمير وولي العهد مكان الحفل بمثل ما استقبل به من حفاوة وترحيب.

د. جون كلوس متحدثاً

توفيق الجراح يلقي كلمة اللجنة المنظمة